البيانات المالية السنوية وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين

31 ديسمبر 2009

السور SOOR

شركة السور لتسويق الوقود ش.م.ك
Soor Fuel Marketing Company S.A.K

ALFA

خدمة العملاء 1841010
www.soor.com.kw

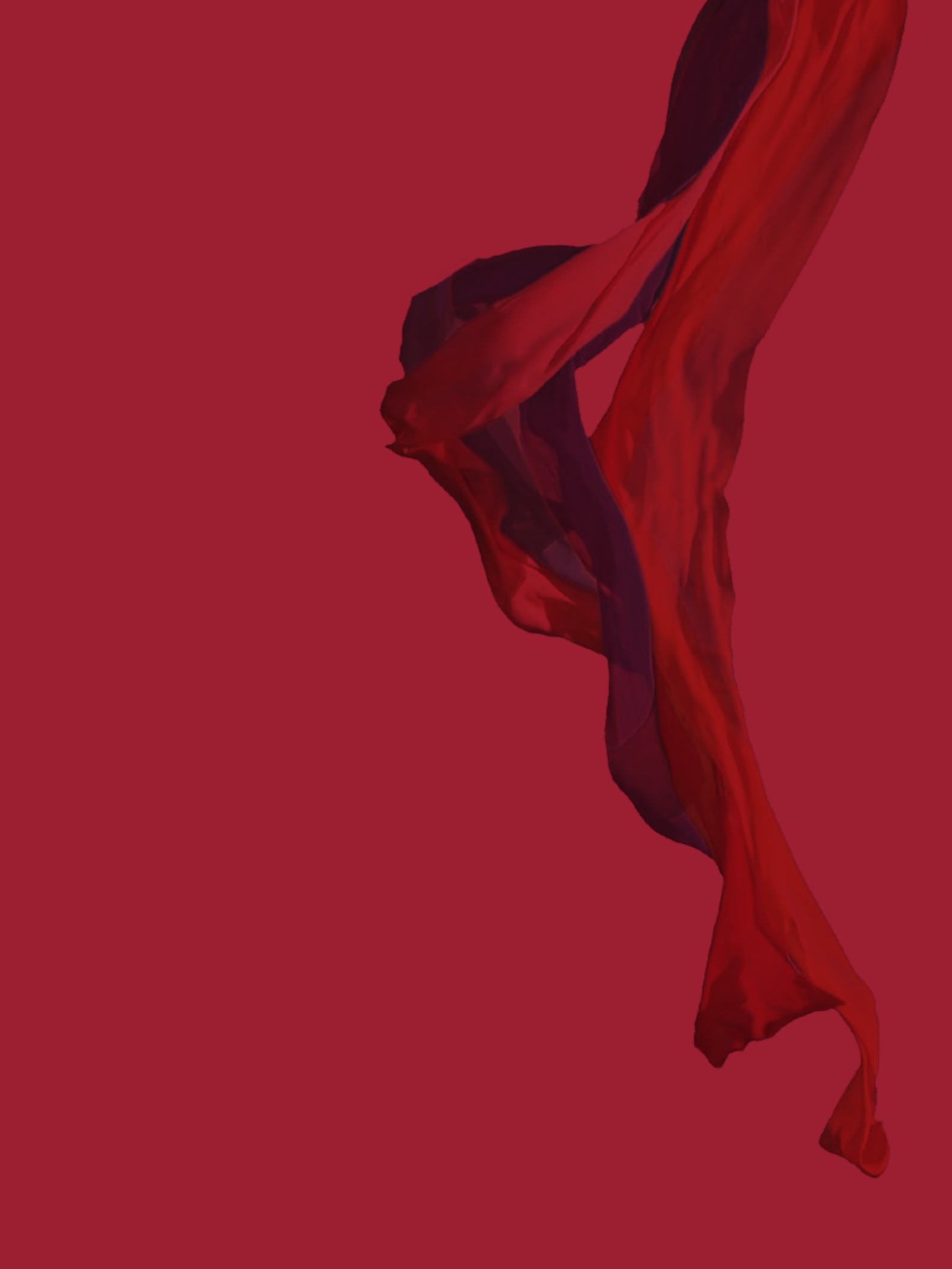

حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حضرة صاحب السمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد الأمين

المحتويات

	الصفحة
نبذة عن السور	6
رؤيتنا و قيمنا	7
أعضاء مجلس الإدارة	9
تقرير مجلس الإدارة	10
الإنجازات	12
الأهداف و الخطط المستقبلية	14
كلمة شكر و عرفان	15
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	16
بيان المركز المالي	18
بيان الدخل الشامل	20
إيضاحات حول البيانات المالية	23 - 38

نبذة عن السور

إسم الشركة	: شركة السور لتسويق الوقود (ش.م.ك)
رقم السجل التجاري و تاريخ القيد	: سجل تجاري 113393 قيد بتاريخ 9 ابريل 2006
رأس المال المصدر المدفوع	: 29,982,987 دينار كويتي
عدد لاأسهم المصدرة و المكتتب بها	: 299,829,870 سهم
عدد الأسهم المصرح بها	: 300,000,000 سهم
المقر الرئيسي	: دولة الكويت – منطقة القبلة – المباركية – ميدان بن سبت
العنوان البريدي	: ص.ب: 28396 الصفاة 13144 – الكويت

تأسست شركة السور لتسويق الوقود (ش.م.ك) بموجب المرسوم الأميري رقم (297) لسنة 2005 و الصادر بتاريخ 22/11/2005 كشركة مساهمة عامة كويتية لتمارس الأغراض التي أسست من أجلها حسب عقد التأسيس و النظام الأساسي وهي على النحو التالي:

تملك و حيازة و إنشاء و إستئجار و تشغيل و صيانة محطات التزود بالوقود فضلاً عن إنشاء وتطوير و تشغيل و صيانة مراكز خدمة العملاء بتلك المحطات.ولها أن تقدم في هذه المراكز كافة الخدمات التي تقدم للسيارات و المعدات بما في ذلك تغيير زيوت و غسيل السيارات و خدمات ورش الصيانة والتصليح والفحص الفني للمركبات و خدمات الأسواق المركزية.

القيام بما تتطلبه الفقرة السابقة من أعمال التعبئة و التخزين و النقل والإتجار في المنتجات والمصنعات البترولية بالشراء والبيع بالجملة والتجزئة.

شراء وإستئجار و تملك وبيع الأراضي والعقارات في المواقع المختلفة بهدف تحقيق أغراض الشركة في الفقرتين السابقتين.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو وكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج. ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

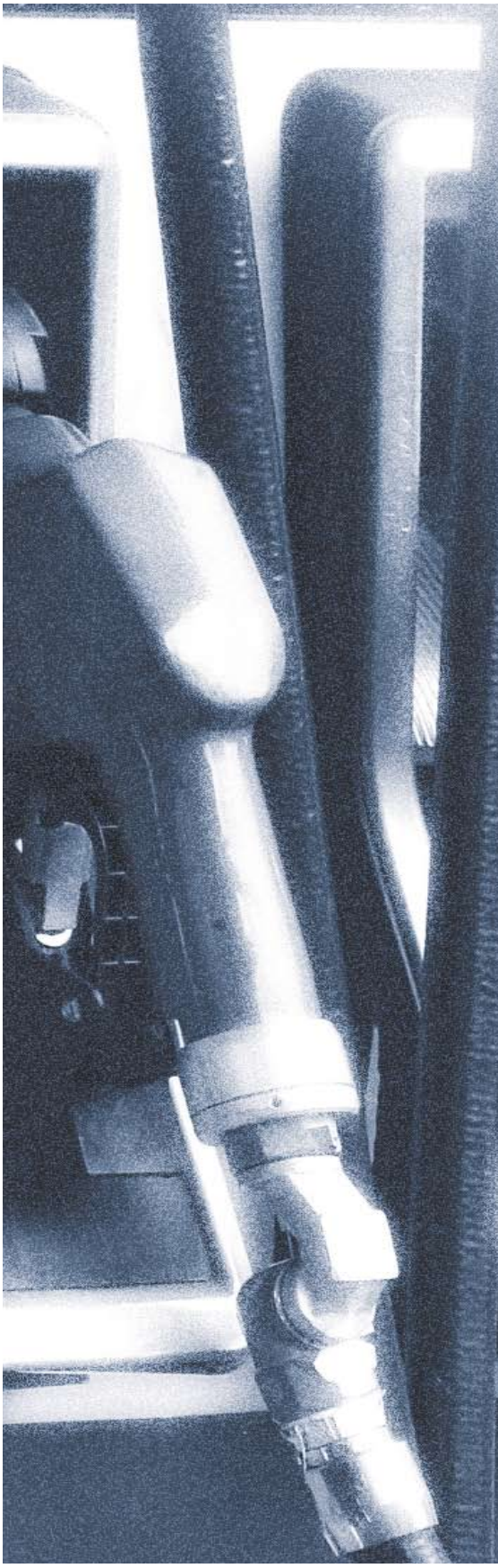

رؤيتنا و قيمنا

مهمتنا الإلتزام

منذ إنطلاقتنا ركزنا على إعتماد الشفافية والوضوح خياراً إستراتيجياً في أعمالنا إلى جانب الإلتزام بمعايير الجودة العالمية وذلك من خلال توفير منتجات وخدمات مبتكرة في قطاع محطات تسويق الوقود و توزيعه.

كما رفعت الشركة منذ تاسيسها شعار «احترام البيئة و المجتمع» بالنظر إلى القيم التي تجسدها هذه المعاني.

رؤيتنا المبتكرة

تسعى شركة «السور لتسويق الوقود ش.م.ك.» إلى تكريس نفسها كواحدة من الشركات الرائدة في مجالها. وهي تتطلع إلى ترجمة هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال الدخول في سلسلة من التحالفات والشراكات وعمليات الإستحواذ بهدف تقديم حلول وخيارات متنوعة في مجال تسويق الوقود والخدمات المرتبطة بها. وذلك بما يلبي تطلعات ومتطلبات العملاء، مع الإستمرار على خط مواز في تحقيق النمو في العائدات والتوسع من حيث التواجد الجغرافي.

قيمنا في العمل

القيادة و التميز: نحن في شركة السور لتسويق الوقود ملتزمون بتحقيق الريادة في مجالنا وعلى مستوى السوق التي نعمل فيه. كما أننا ملتزمون بتقديم مثالاً يحتذى به للتميز في كل ما نقوم به سواء في خدماتنا أو منتجاتنا أو أعمالنا.

الثقة و النزاهة: نسعى إلى بناء علاقة طويلة الأمد مع عملائنا و شركائنا وموظفينا والمجتمع الذي نعمل فيه، تقوم على الإحترام والثقة وتعتمد أعلى درجات النزاهة.

النمو و الأداء: نتطلع لإقتناص الفرص الملائمة لصالح شركائنا ومساهمينا وتحقيق عوائد مجزية على إستثماراتهم. ومنح فريق عملنا فرصة التقدم بما يوازي التطورات التي تشهدها الشركة.

الإلتزام و الإخلاص: نسعى إلى تحقيق أهدافنا وتوفير بيئة عمل ملائمة ومهنية لتطوير قدرات فريق عملنا.

المسؤولية و إحترام المجتمع: نلتزم بالمواطنة المسؤولة من خلال احترام البيئة و المجتمع بشكل فعال.

أعضاء مجلس الإدارة

طلال أحمد الخرس
رئيس مجلس الإدارة

داوود يوسف محسن
نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد حسين تقي
العضو المنتدب

عيسى إبراهيم الموسى
عضو مجلس الإدارة

جابر أحمد حسين
عضو مجلس الإدارة

هاشم هاشم
عضو مجلس الإدارة

وفاء يوسف الزعبي
عضو مجلس الإدارة

صالح فهد الوهيب
عضو مجلس الإدارة

طريف أحمد العوضي
عضو مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

السادة المساهمين ،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي لشركة السور لتسويق الوقود عن الفترة المالية المنتهية في 2009/12/31 .

شهد عام 2009 العديد من الأحداث أثرت وبشكل مباشر على الكثير من دول العالم عندما عصفت الأزمة المالية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي إلى هزة قوية تسببت في الركود الاقتصادي في معظم دول العالم وكان له أثر سلبي على أداء معظم الشركات في العالم والمنطقة ، إلا انه وبفضل الله عز وجل والى الخطط الإستراتيجية التي وضعتها إدارة الشركة مع بداية عملها تمكنت من تحقيق نتائج ايجابية خلال العام المنصرم 2009 قياساً لحجم هذه الأزمة.

إن حسن التخطيط والتطوير التي وضعتها الشركة والتنفيذ السليم من قبل القائمين على إدارة الشركة استطاعت خلال العام 2009 من تحقيق العديد من الانجازات الكبيرة مما أسهم في وضع أسم شركة السور محليا وإقليمياً على خارطة الشركات التي لها مكانه مرموقة في قطاع التزود بالوقود وكذلك إدارة وتشغيل وصيانة محطات تعبئة الوقود.

وتمثلت هذه الانجازات في إطلاق شعار وهوية محطات الشركة (ألفا) والتي ستعتبر العلامة التجارية الخاصة لجميع محطات تعبئة الوقود، هذا بالإضافة إلى طرح بطاقات التزود بالوقود (الفا بلس) في السوق المحلي بنوعيها مسبقة الدفع وآجلة الدفع ضمن آلية تسمح للعميل تحديد نوع المنتج والكمية وعدد مرات السحب ، كما قامت الشركة بطرح منتج الكيروسين في عبوات خاصة تباع في معظم محطات الشركة والتي لاقت رواجاً كبيراً.

لقد حققت الشركة أرباحاً صافية بلغت قيمتها نحو 4.8 مليون دينار كويتي من إجمالي مبيعاتها المقدرة بنحو 80.3 مليون د.ك خلال العام 2009، وذلك بالمقارنة مع أرباح بلغت قيمتها نحو 3.4 مليون دينار كويتي من اجمالي مبيعاتها المقدرة بنحو 72.4 مليون د.ك وذلك عن الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2008. وارتفعت عائدات السهم من 11.21 فلساً عن عام 2008 إلى 16.09 فلساً في سنة 2009 مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بأرباح الشركة بنسبة 43.5 %. وفي الوقت نفسه زادت حقوق المساهمين للعام 2009 بنسبة 6.12 % حيث بلغت 38.3 مليون دينار مقارنة مع العام 2008 حين بلغت 36.1 مليون دينار.

لقد استطاعت الشركة بفضل الأداء التشغيلي الفعال والمشاريع التوسعية وإستراتيجية التسويق التي اعتمدتها الشركة أخيراً بالإضافة إلى الخبرات الإدارية والفنية العالية التي يمتاز بها موظفيها وفنييها من إدارة وتشغيل وصيانة محطات تعبئة الوقود التابعة لوزارة الداخلية، إلا أن طموح الشركة لم يقف عند هذا الحد فهي دائما في طور تطوير أعمالها لخدمة كافة شرائح المجتمع حيث تعكف إدارة الشركة على وضع اللبنة الأولى لمشروع يعتبر الأول في دولة الكويت وفي المنطقة يتمثل في استخدام البطاقة المدنية الذكية الجديدة للتزود بالوقود من جميع محطات الشركة وينتظر أن يرى هذا المشروع النور خلال عام 2010 .

وحول خطة إعادة تحديث وتطوير محطات الشركة فأن الشركة تعتزم تجديد 6 محطات وقود قائمة في سنة 2010، ذلك إلى جانب أنها تقوم حاليا بإنشاء ثلاث محطات في مناطق العقيلة والسالمي والمسيلة حيث باشرت فعليا عملية البناء في منطقة العقيلة وجاري إنهاء الإجراءات الإدارية الحكومية لباقي المنطقتين، كما أن الشركة تعتزم أيضا الدخول في شراكة مع إحدى كبرى الشركات المحلية بغية التعاون معها لتوفير خدماتها الخاصة بصيانة السيارات في جميع محطات شركة السور الجديدة «ألفا»، كما أنها ستتعاون معها أيضا في إنشاء مراكز متخصصة لغسيل وصيانة السيارات في منطقتي المنصورية والجهراء.

وتهدف الشركة من هذا كله تحقيق أفضل العوائد للشركة ومساهميها مما يعزز مكانتها على المستوى المحلي والتوسع في تقديم الخدمات، حيث ساهمت العمالة الوطنية والتي تقدر بحوالي 75 % من القوى العاملة بالشركة في تحقيق هذه الانجازات لتكون بوابتهم نحو الانطلاق إلى المستوى الإقليمي بإذن الله، ولا ننسى الدعم المتواصل من قبل الجهات الحكومية المختصة وذات العلاقة في هذا الخصوص، ونخص منها مؤسسة البترول الكويتية وبلدية الكويت وإدارة أملاك الدولة .

وتفضّلوا بقبول فائق الإحترام و التقدير

طلال أحمد الخرس
رئيس مجلس إدارة
شركة السور لتسويق الوقود

الإنجازات

زيادة الحصة السوقية

نجحت شركة السور لتسويق الوقود في تحقيق أهدافها الاستراتيجية للسنة المالية المنتهية في العام 2009، حيـث تمكنت من تحقيق نمو في أرباحها خلال العام الماضي بنسبة تجاوزت الـ 50%.

فمع ظهور الازمة المالية العالمية مع نهاية عام 2008 وإستمرارها خلال عام 2009 لجأت شركة السور إلى إعادة هيكلة بعض القطاعات الرئيسية في الشركة، فضلا عن تخفيض الميزانية التشغيلية، الأمر الذي زاد من كفاءة الشركة التشغيلية.

ولعل من ضمن الخطوات الفعلية التي لجأت إليها الشركة لتحسين أداءها التشغيلي وتخفيض التكاليف هو اللجوء إلى إحداث نقلة نوعية في إدارة عمليات المحطات، الامر الذي أدى إلى توفير ما قيمته نحو 600 ألف دينار سنوياً، وذلك من خلال اعتماد نظام الخدمات بدلا من نظام تزويد العمالة الذي كان متبعاً في السابق، حيث تم تشغيل أنظمة الـWincor وSAP في جميع محطات الشركة والمبنى الرئيسي وإضافة الميكنة الكاملة لكل نشاطات الشركة، وتشغيل جميع المحطات بطريقة الخدمة الشاملة.

كذلك نجحت شركة السور في التدريب المتواصل لتأهيل الصف الثاني لإدارة محطات الشركة، كما وأنها قد حققت زيادة في نسبة العمالة الوطنية لديها خلال العام 2009 لتصل إلى نحو 75% من إجمالي أعداد الموظفين العاملين بالشركة، الامر الذي يتماشى مع سياسات الحكومة نحو تشجيع الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص.

تطوير المنتجات

إطلاق شعار وهوية محطات الشركة (ألفا) والتي ستعتبر العلامة التجارية الخاصة لجميع محطات تعبئة الوقود.

وفي موازاة ذلك كله عملت شركة السور على تطوير منتجاتها المختلفة لزيادة العوائد التشغيلية، حتى أن عدد المحطات التي تبيع منتج ألترا (أوكتين 98) بلغ خلال العام الماضي إلى 16 محطة فيما يجري العمل خلال العام الجاري 2010 إلى رفع هذا العدد بشكل مستمر، بالإضافة إلى توفير خدمات تبديل الزيوت في جميع محطات الشركة من خلال توقيع عقد مع إحدى الشركات، كما تم إصدار بطاقات تعبئة الوقود (الفا) الخاصة بشركة السور بكلا فئتيها المسبق والآجل الدفع ومتابعتها من خلال الموقع الالكتروني للشركة.

كذلك كان للاتفاق الحصري الذي وقعته شركة السور مع شركة توتال الفرنسية لطرح منتج جديد (Petrol Treatment) في محطات شركة السور يحمل شعار الشركتين وبشكل يعمل على تحسين أداء محركات السيارات ويزيد من فاعليتها، حيث له الأثر الكبير في إقبال العملاء على المنتج الذي تطرحه الشركة.

ولضمان نجاح ذلك قامت شركة السور بربط محطات الشركة المختلفة بواسطة نظام الستلايت(الأقمار الصناعية) وذلك لضمان استمرارية الاتصال في حالة انقطاع الخطوط الأرضية، ناهيك عن انطلاق موقع خدمة العملاء(call center) للاستفسار عن جميع الخدمات التي تقدم في الشركة والموقع يعمل على مدار 24 ساعة يومياً، وتطبيق مشروع نظام تشغيل وتخطيط موارد الشركة SAP/ERP لدى جميع قطاعات الشركة.

ولم يقتصر دخل الشركة على أنشطتها الداخلية فحسب، و إنما لجأت إلى تقديم خدماتها لقطاعات خارجية مختلفه والتي تتمثل في صيانة محطات وزارة الداخلية، كما تم إجراء دراسة جدوى اقتصادية بشأن استقطاب العروض الخاصة بإنشاء مراكز متكاملة لغسل وتلميع السيارات في محطتي المنصورية والجهراء كخطوة أولى.

الأهداف و الخطط المستقبلية

وضعت الشركة خطة استراتيجية تمتد لمدة خمس سنوات وتتضمن أهم الأهداف والخطط المستقبلية التي رسمت معالمها بناءً على دراسة جدوى إقتصادية وبالاستعانة بخبرات الشركة داخل السوق المحلي. وذلك بهدف تعزيز تواجد الشركة على المستويين المحلي والإقليمي، وتتضمن هذه الخطة حزمة من الأهداف تتمثل يالآتي:

- تعكف إدارة شركة السور حالياً على دراسة نظام استخدام أفضل واحدث تكنولوجيا لنظام RFID للتعرف على الآليات والمركبات واحتياجاتهم للوقود.

- كما وأنها بصدد البدء في أعمال البناء لمحطة العقيلة، ومن ثم محطتي السالمي والمسيلة حال الانتهاء من الإجراءات الإدارية الحكومية لترتفع بذلك العوائد المتوقعة للشركة خلال العام الجاري والسنوات المقبلة بشكل عام، ناهيك عن أنه قد تم بالفعل البدء في أعمال البناء لمحطة 116 غرب هدية، وكذلك البدء في أعمال البناء في محطة منتزه الشعب 48 لتقديم خدمة السوق المركزي.

- كما تم انطلاق مشروع (مضخات التزود بالوقود) والتي تحمل 6 مزودات للوقود والذي يهدف إلى استبدال المضخات القديمة المتهالكة بمضخات جديدة تحتوي على 3 منتجات في عمليات التحديث والتطوير للمحطات.

- الإستمرار في تطوير الأنظمة الآلية واستحداث أنظمة جديدة لتعزيز الخدمات التي تقدمها الشركة ولمواكبة التطور العالمي.

- توفير منتجات وخدمات مبتكرة بأسعار تنافسية.

- توطيد علاقة العملاء بالشركة من خلال برنامج الولاء، حيث تصبح الشركة خيار العملاء الأول.

- المشاركة في المؤتمرات والمنتديات المحلية والعالمية وزيارة المعارض الدولية للإطلاع على كل ما هو جديد في مجال تطوير وتحديث المحطات من أجل تعزيز قدرات الشركة فنياً وإدارياً.

كلمة شكر و عرفان

تتقدم شركة السور لتسويق الوقود بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان لجميع من ساهموا في تحقيق النجاح الذي حققته الشركة خلال السنة المالية 2009.

و بهذه المناسبة نقدم أسمى آيات العرفان إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، على قيادته الحكيمة لدولة الكويت، و دعمه السامي لإقتصادنا المحلي وحرصه الدائم على تفعيل عجلة التنمية والتطوير.

كما نود أن نتقدم بالشكر والعرفان لكل من مؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية وأيضا إلى وزارة النفط ووزارة المالية، على كل ما قدموه لنا من مساعدة كريمة ومشورة مستمرة. كما نخص بالشكر الهيئة العامة للبيئة، والإدارة العامة للإطفاء في الكويت.

كما تتقد شركة السور لتسويق الوقود بعظيم الشكر لجميع العاملين فيها لوفائهم وحرصهم الدائم وعملهم الدؤوب لنصل وإياهم لما حققته الشركة من إنجازات خلال العام الماضي.

فمن خلال إلتزامهم وتعاونهم فيما بينهم ومع الشركة، كان هذا النجاح وبهم تستمر الشركة بالتقدم والإزدهار والإنتشار.

فلكم كل الشكر والتقدير على جهودكم ودعمكم المتواصل، فنحن ننمو ونتطور معكم وبكم...

شركة السور لتسويق الوقود

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين المحترمين

تقرير عن البيانات المالية

مقدمة

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة السور لتسويق الوقود ش.م.ك («الشركة») والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2009، والبيانات المرتبطة بها والمتعلقة بالدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وكذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفصيلية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بشكل عادل طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو من مسئولية الإدارة. إن هذه المسئولية تتضمن تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل بحيث تكون خالية من أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة وفقاً للظروف المحيطة.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي على تلك البيانات المالية اعتماداً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بمتطلبات المهنة الأخلاقية وتخطيط وأداء أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية لا تحتوي على أخطاء مادية.

إن أعمال التدقيق تتطلب تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق على المبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. إن تلك الإجراءات تعتمد على الحكم المهني لمراقبي الحسابات بما في ذلك تقييم خطر وجود أخطاء مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. في سبيل تقييم تلك الأخطار فإن مراقب الحسابات يأخذ في عين الاعتبار الرقابة الداخلية المرتبطة بإعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وذلك بهدف تصميم إجراءات التدقيق الملائمة، وليس بغرض إبداء رأي على فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة. إن أعمال التدقيق تتضمن أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معقول يمكننا من إبداء رأينا على البيانات المالية.

الرأي

برأينا، فإن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2009 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق وأن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للشركة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له أو للنظام الأساسي للشركة على وجه قد يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو مركزها المالي باستثناء اقتناء الشركة لبعض الاستثمارات مما يتعارض مع الأغراض الواردة في النظام الأساسي للشركة.

بدر عبد الله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
بدر وشركاه – برايس وترهاوس كوبرز

جاسم أحمد الفهد
سجل مراقبي الحسابات رقم 53 فئة أ
عن الفهد وشركاه ديلويت وتوش

الكويت في 18 مارس 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
النقد والنقد المعادل	3	1,937,312	5,531,867
ودائع ثابتة	4	18,250,000	17,165,611
أرصدة مدينة ومدفوعات مقدماً	5	2,570,619	2,266,306
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6	2,139,107	-
بضاعـة	7	313,655	303,650
		25,210,693	25,267,434
الموجودات غير المتداولة			
استثمارات متاحة للبيع	8	897,750	2,677,479
سداد دفعة مقدمة	9	1,500,000	-
ممتلكات ومعدات	10	17,408,844	17,938,304
موجودات غير ملموسة	11	1,880,134	1,782,265
		21,686,728	22,398,048
مجموع الموجودات		46,897,421	47,665,482
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات المتداولة			
أرصدة دائنة ومستحقات	12	8,494,447	9,275,449
الجزء المتداول من التزام مؤجل الدفع	13	-	2,232,884
		8,494,447	11,508,333
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		114,555	76,893
		114,555	76,893
مجموع المطلوبات		8,609,002	11,585,226
حقوق الملكية			
رأس المال	14	29,982,987	29,982,987
احتياطي إجباري	14	1,199,643	684,507
احتياطي اختياري	14	1,199,643	684,507
احتياطي القيمة العادلة		-	(382,521)
أرباح مرحلة		5,906,146	5,110,776
إجمالي حقوق الملكية		38,288,419	36,080,256
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		46,897,421	47,665,482

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

طلال الخرس
رئيس مجلس الإدارة

أحمد تقي
العضو المنتدب

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

بيان الدخل - كما في 31 ديسمبر 2009

	إيضاح	2009	2008
المبيعات		80,327,701	72,367,436
تكلفة المبيعات		(69,924,251)	(63,029,190)
مصاريف التشغيل	15	(3,849,099)	(4,835,972)
إجمالي الربح		6,554,351	4,502,274
مصاريف عمومية وإدارية	16	(2,797,829)	(2,663,939)
خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6	(14,206)	-
أرباح محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6	397,646	-
خسارة محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	8	(663,834)	-
إيرادات أخرى		847,261	776,395
إيرادات فوائد		897,845	1,397,278
تكاليف تمويل		(69,871)	(391,917)
الربح قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة		5,151,363	3,620,091
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	17	(100,000)	(100,000)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	18	(46,362)	(32,581)
ضريبة دعم العمالة الوطنية	18	(129,726)	(90,502)
الزكاة	18	(51,335)	(36,201)
صافي ربح السنة		4,823,940	3,360,807
ربحية السهم - الأساسية والمخففة	19	16.09	11.21

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

بيان الدخل الشامل - للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	2009	2008
صافي ربح السنة	4,823,940	3,360,807
إيرادات شاملة أخرى		
صافي الخسائر غير المحققة من الاستثمارات المتاحة للبيع	(281,313)	(1,892,010)
المحول إلى بيان الدخل نتيجة بيع استثمارات متاحة للبيع	663,834	-
إيرادات / (مصاريف) شاملة أخرى للسنة	382,521	(1,892,010)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	5,206,461	1,468,797

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية - للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	رأس المال	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	أرباح مرحلة	المجموع
الرصيد كما في 1 يناير 2009	29,982,987	684,507	684,507	(382,521)	5,110,776	36,080,256
توزيعات أرباح نقدية – إيضاح 14	-	-	-	-	(2,998,298)	(2,998,298)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	382,521	4,823,940	5,206,461
المحول إلى الاحتياطيات	-	515,136	515,136	-	(1,030,272)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009	29,982,987	1,199,643	1,199,643	-	5,906,146	38,288,419
الرصيد كما في 1 يناير 2008	29,982,987	322,498	322,498	1,509,489	2,473,987	34,611,459
إجمالي (المصاريف) / الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	(1,892,010)	3,360,807	1,468,797
المحول إلى الاحتياطيات	-	362,009	362,009	-	(724,018)	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2008	29,982,987	684,507	684,507	(382,521)	5,110,776	36,080,256

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

بيان التدفقات النقدية - للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

	إيضاح	2009	2008
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		4,823,940	3,360,807
تسويات لـ :			
استهلاك وإطفاء	10 و 11	939,891	2,151,793
خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6	14,206	-
أرباح محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	6	(397,646)	-
خسارة محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	8	663,834	-
إيرادات فوائد		(897,845)	(1,397,278)
تكاليف تمويل		69,871	391,917
		5,216,251	4,507,239
النقص في الأرصدة المدينة والمدفوعات مقدماً		24,081	554,871
(الزيادة) / النقص في البضاعة		(10,005)	13,121
النقص في الأرصدة الدائنة والمستحقات		(1,108,268)	(4,973,032)
الزيادة في مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		37,662	30,572
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		4,159,721	132,771
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		(2,466,021)	-
المحصل من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		710,354	-
شراء استثمارات متاحة للبيع		(897,750)	-
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		2,396,166	-
سداد دفعة مقدمة		(1,500,000)	-
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	10	(338,800)	(283,750)
شراء موجودات غير ملموسة	11	(169,500)	-
(استثمار في) / استحقاق ودائع ثابتة		(1,084,389)	834,389
إيرادات فوائد مستلمة		569,451	825,078
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من في الأنشطة الاستثمارية		(2,780,489)	1,375,717
الأنشطة التمويلية			
أعباء تمويل مدفوعة		(69,871)	(391,917)
مدفوعات التزامات مؤجلة الدفع		(2,232,884)	-
توزيعات أرباح مدفوعة		(2,671,032)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(4,973,787)	(391,917)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد والنقد المعادل		(3,594,555)	1,116,571
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		5,531,867	4,415,296
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	3	1,937,312	5,531,867

إن الإيضاحات المرفقة على الصفحات من 8 إلى 23 تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

1. التأسيس والأنشطة

إن شركة السور لتسويق الوقود ش.م.ك («الشركة») هي شركة مساهمة كويتية تأسست بتاريخ 20 مارس 2006 بموجب قانون الشركات التجارية رقم 15 لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له وبدأت الشركة مزاولة نشاطها في 9 مايو 2006.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة هو تملك وحيازة وإنشاء واستئجار وتشغيل وصيانة محطات الوقود بالإضافة إلى إنشاء وتطوير وتشغيل وصيانة مراكز لخدمة العملاء بتلك المحطات ويجوز لها تقديم كافة الخدمات في هذه المراكز بما في ذلك تغيير الزيوت وغسيل السيارات وخدمات ورش الصيانة والتصليح والفحص الفني للمركبات والمعدات وخدمات الأسواق المركزية.

تقوم الشركة أيضاً بخدمات ملء الوقود، التخزين، النقل والتجارة في المنتجات البترولية بالشراء أو البيع بالجملة والتجزئة. تتضمن أغراض الشركة أيضاً شراء، إيجار وتملك وبيع الأراضي العقارية في المواقع المختلفة.

إن عنوان الشركة المسجل هو ص. ب. 28396 الصفاة – 13144 دولة الكويت.

تم إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ ٣٠ يونيو 2008.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس إدارة الشركة بتاريخ 18 مارس 2010 وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية المقبل.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية) وعلى أساس مبدأ التكلفة التاريخية للقياس المعدل بإعادة تقييم الأدوات المالية المحتفظ بها «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و «الاستثمارات المتاحة للبيع». إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية متسقة مع تلك المستخدمة خلال السنة السابقة فيما عدا تطبيق المعايير التالية المعدلة والتي يسري مفعولها على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير 2009.

معيار المحاسبة الدولي رقم ١: عرض البيانات المالية (معدل):

يفصل هذا المعيار بين التغيرات الخاصة بالملاك وغير الخاصة بالملاك في حقوق المساهمين. سوف يتضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين فقط تفاصيل المعاملات مع الملاك أما التغيرات في حقوق ملكية غير الملاك فيتم عرضها في بند منفصل. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المعيار بتقديم بيان الدخل الشامل والذي يعرض كافة بنود الإيرادات والمصاريف المدرجة في بيان واحد أو في بيانين مرتبطين. قررت الشركة العرض في بيانين مرتبطين.

التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩: «الأدوات المالية – التحقق والقياس»:

إن التعديل كان جزءاً من مشروع التطوير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية الذي تم نشره في مايو 2008. تم تعديل تعريف الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال بيانات الدخل المتعلقة بالبنود المحتفظ بها للمتاجرة. إن ذلك يوضح أن الأصل أو الالتزام المالي الذي يكون جزء من محفظة للأدوات المالية والمدارة معاً مع وجود دليل على وجود نمط فعلي لأرباح على المدى القصير يتم إدراجه في مثل تلك المحفظة عند التحقق المبدئي. إن تطبيق هذا التعديل ليس له أثر جوهري على البيانات المالية للشركة.

التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧: « الأدوات المالية: الإفصاحات»:

يتطلب هذا التعديل إفصاحات إضافية عن قياسات القيمة العادلة وخطر السيولة. كما يجب الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة المتعلقة بالبنود المسجلة بالقيمة العادلة من قبل مصدر المدخلات باستخدام تسلسل القيم العادلة بثلاث مستويات حسب الفئة لكافة الأدوات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يجب عمل تسوية بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لقياسات المستوى ٣ من تسلسل القيمة العادلة كما يجب القيام بتحويلات هامة بين المستويات في تسلسل القيمة العادلة.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ «قطاعات التشغيل»:

إن المعيار الجديد الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 14 «تقارير القطاعات» يتطلب «طريقة إدارة» والتي يتم بموجبها عرض معلومات القطاع على نفس الأساس المستخدم لأغراض التقرير الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعداد تقارير عن القطاعات بطريقة متسقة مع التقارير الداخلية المقدمة إلى صانع القرار التشغيلي الرئيسي. إن تطبيق هذا المعيار لم يكن له أي تأثير على المركز المالي أو الأداء المالي للشركة.

معايير وتفسيرات محاسبية صادرة ولكنها غير سارية المفعول ولم يتم تطبيقها بصورة مبكرة بعد

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩: «الأدوات المالية»:

تم إصدار هذا المعيار في نوفمبر 2009 وسيسري على السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. إن المعيار الجديد يعزز من قدرة المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية على فهم المحاسبة عن الموجودات المالية وتقليل التعقيد. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يستخدم طريقة فردية لتحديد ما إذا يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة. إن طريقة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تستند إلى كيفية إدارة المنشأة لأدواتها المالية (نموذج أعمالها) ومميزات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. يتطلب المعيار الجديد استخدام طريقة فردية لاحتساب الانخفاض في القيمة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤: «الإفصاح عن الأطراف ذات الصلة» (معدل):

تم إصدار هذا المعيار المعدل في نوفمبر 2009 ويجب على المنشأة تطبيقه بأثر رجعي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير 2011. إن المعيار المعدل يسهل عملية تعريف الأطراف ذات الصلة ويسمح بإعفاء جزئي من متطلبات الإفصاح للمؤسسات المرتبطة بالحكومة.

سوف يتم تطبيق هذه المعايير المعدلة في البيانات المالية عندما تصبح هذه المعايير والتفسيرات سارية المفعول ولا يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة.

2.2 الأدوات المالية

التصنيف

تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية كـ «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و «متاحة للبيع» و«قروض ومدينون» و «مطلوبات مالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل». تحدد الإدارة التصنيف الملائم للأداة عند الاقتناء.

التحقق / عدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية أو المطلوبات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً للأحكام التعاقدية لهذه الأدوات. لا يتحقق الأصل المالي (بالكامل أو جزء منه) عندما ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومنافع الملكية. ولا تتحقق المطلوبات المالية في حالة إبراء الشركة من الالتزامات أو إلغائها أو انتهائها.

يتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الاعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية. يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل وفقاً للسياسة المحاسبية المتعلقة بالأداة. إن عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بناءً على القوانين والأعراف السائدة في السوق.

القياس

يتم مبدئياً قياس جميع الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة فقط للأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تتضمن الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند التحقق المبدئي. يصنف الأصل المالي بغرض المتاجرة إذا تم حيازته أو تكبده بصورة أساسية لغرض بيعه أو إعادة شرائه على المدى القريب، أو إذا كان يمثل عند التحقق المبدئي جزءاً من محفظة استثمارات مالية مدارة معاً ويوجد لديها دليل وجود نمط

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

فعلي حديث على تحقيق أرباح على المدى القصير. إن الموجودات المالية المصنفة مبدئياً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل هي أدوات مالية غير مصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة ولكن يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة وذلك وفقاً لإستراتيجية استثمار موثقة.
لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

متاحة للبيع

إن الاستثمارات المتاحة للبيع ليست من المشتقات ولا يتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كقروض ومدينون.
لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وإدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في الإيرادات الشاملة الأخرى في بند مستقل ضمن حقوق الملكية حتى يتم بيع أو انخفاض قيمة الاستثمارات ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة المدرجة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الدخل. بالنسبة للاستثمارات التي لا توجد إمكانية لتقدير قيمتها العادلة بشكل موثوق، يتم إدراجها بالتكلفة ناقص خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

قروض ومدينون

إن القروض والمدينون ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي ذات استحقاق ثابت أو محدد وتكون غير مسعرة في أسواق نشطة، ولاحقاً يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع الثابتة ولأرصدة المدينة كقروض ومدينون.

المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.
يتم تصنيف الأرصدة الدائنة الأخرى والتزام السداد المؤجل الدفع كـ «مطلوبات مالية غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

القيمة العادلة

تتحدد القيم العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسوق نشطة بأسعار السوق المعروضة بناءً على أسعار آخر أوامر شراء معلنة عند الإقفال.
تستند القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة إلى أسعار آخر أوامر شراء معلنة.
يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمار مماثل أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة للاستثمار أو أسعار الوسطاء أو نماذج تقييم أخرى مناسبة.
يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، بخلاف الأدوات المالية قصيرة الأجل، عن طريق خصم التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية استناداً إلى معدلات الفائدة السوقية الحالية للأدوات المالية المماثلة.

الانخفاض في القيمة

موجودات مدرجة بالتكلفة المطفأة

في حال وجود دليل موضوعي على حدوث خسائر نتجت عن انخفاض قيمة موجودات مدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة كالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية التي لم يتم تكبدها) مخصومة على أساس معدل الفائدة الفعلي والأصلي للأصل المالي (مثال، معدل الفائدة الفعلي المحتسب عند التحقق المبدئي). يتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب مخصص. ويتم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل.
إذا نقص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة في فترات لاحقة ويمكن أن يعزى هذا النقص إلى أحداث وقعت بعد تسجيل مخصص الانخفاض في القيمة، يتم رد خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقا للدرجة التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل تكلفته المطفأة كما في تاريخ العكس. وتدرج أية عمليات عكس لخسارة الانخفاض في القيمة اللاحقة في بيان الدخل.

استثمارات مالية متاحة للبيع

في حال الموجودات المالية المصنفة كمتاحة للبيع، فإنه يتم الأخذ في الاعتبار الانخفاض الجوهري أو المتواصل في القيمة العادلة للموجودات بأقل من تكلفتها في تحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الموجودات. في حال وجود دليل على انخفاض قيمة الموجودات المالية

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

المتاحة للبيع، فإن الخسارة المتراكمة التي يتم قياسها كالفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية، ناقص خسائر الانخفاض في القيمة المدرجة سابقا في بيان الدخل، يتم حذفها من الإيرادات الشاملة الأخرى وإدراجها في بيان الدخل. إن خسائر الانخفاض في القيمة على الاستثمارات المتاحة للبيع المعترف بها في بيان الدخل لا يتم ردها من خلال بيان الدخل.

2.3 النقد والنقد المعادل

يتم تبويب النقد في الصندوق والودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك والتي تستحق خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور في بيان التدفقات النقدية تحت بند النقد والنقد المعادل.

2.4 البضاعة

تدرج البضاعة بالتكلفة وصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل بعد أخذ مخصص لقاء أي بنود للبضاعة المتقادمة وبطيئة الحركة. وتشتمل التكلفة على سعر الشراء ورسوم الاستيراد والنقل والمناولة والتكاليف المباشرة المتكبدة الأخرى حتى تصل البضاعة إلى مكانها ووضعها الحالي. تحتسب التكلفة وفقاً لطريقة متوسط التكلفة المرجح. تمثل صافي القيمة الممكن تحقيقها سعر البيع المقدر ناقصاً كافة تكاليف الإتمام المقدرة والتكاليف المتكبدة فيما يتعلق بالتسويق، البيع، والتوزيع.

2.5 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقص الاستهلاك المتراكم وأية خسائر نتجت عن الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء والتكاليف الأخرى المرتبطة مباشرة بتجهيز الأصل في حالة الاستخدام في الغرض المحدد له.

إن الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ تدرج بالتكلفة ناقص خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت ويتم تحويلها لتصنيف الموجودات الملائم عندما تصبح جاهزة للاستخدام.

يتم احتساب الاستهلاك استنادا على الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات على أساس القسط الثابت كما يلي.

	السنوات
حقوق تأجير	30
تركيبات ومعدات	1 – 15
أثاث ومفروشات	1 – 5
سيارات	1 – 5

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على الانخفاض في القيمة وعندما يوجد ذلك الدليل، يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل وتمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية للأصل. ولغرض تحديد انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات لأقل مستوى يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل لتلك المجموعة من الموجودات.

يتم رسملة الاستبدالات والتحسينات الهامة للموجودات. إن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الاستغناء عن أو استبعاد الموجودات تدرج في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها.

2.6 موجودات غير ملموسة

الشهرة

تتمثل الشهرة في زيادة تكلفة الاستحواذ عن القيمة العادلة لحصة الشركة في صافي موجودات محددة كما في تاريخ الاستحواذ. تعتبر الموجودات غير النقدية المحددة التي يتم الحصول عليها المرتبطة بالأعمال والتي من المتوقع أن يتدفق منها منافع مستقبلية كموجودات غير ملموسة.

تثبت الشهرة مبدئياً كأصل بالتكلفة ويتم لاحقا إعادة قياسها بالتكلفة ناقص أية خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة.

لغرض اختبار الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة على جميع وحدات توليد النقد الخاصة بالشركة والتي يتوقع أن تنتفع من عملية الدمج. يتم اختبار الانخفاض في القيمة لوحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها سنويا أو غالبا عندما يكون هناك دليل على انخفاض

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم توزيع خسارة الانخفاض في القيمة أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة ومن ثم على الموجودات الأخرى للوحدة وذلك تناسبياً على أساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات لاحقة.

عند بيع الموجودات المحددة ذات العلاقة، يتم الأخذ في الاعتبار مبلغ الشهرة الخاص بها عند تحديد ربح أو خسارة البيع.

الرخصة

إن الرخصة المستحوذ عليها خلال دمج الأعمال لها عمر إنتاجي محدد وتدرج بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم. يتم احتساب الإطفاء باستخدام طريقة القسط الثابت لتحديد تكلفة الترخيص على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها (25 – 30 سنة).

تتم مراجعة القيمة الدفترية للترخيص بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على الانخفاض في القيمة وعندما يوجد ذلك الدليل، يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في بيان الدخل وتمثل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الاستردادية للأصل. ولغرض تحديد انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات لأقل مستوى يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل لتلك المجموعة من الموجودات.

برامج الحاسب الآلي

إن برامج الحاسب الآلي المقتناة بشكل منفصل يتم قياسها بالتكلفة عند التحقق المبدئي. إن برامج الحاسب الآلي لها أعمار إنتاجية محددة ويتم إدراجها بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتوزيع تكلفة برامج الحاسب الآلي على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها بثلاث سنوات. يتم مراجعة القيمة الدفترية لبرامج الحاسب الآلي وتعديلها عند اللزوم عندما يكون هناك مؤشر لانخفاض قيمتها.

2.7 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين والتي تستحق السداد عند انتهاء العقد يتم احتساب المخصص بموجب قانون العمل الكويتي على أساس رواتب الموظفين ومدد الخدمة المتراكمة أو على أساس شروط التعاقد عندما توفر تلك العقود مزايا إضافية. إن هذا المخصص غير الممول يتم تحديده كالتزام سوف ينتج فيما لو تم إنهاء غير طوعي لخدمات الموظفين بتاريخ بيان المركز المالي على أساس أن هذا الاحتساب يمثل أساس تقريبي يمكن الاعتماد عليه لتحديد القيمة الحالية لهذا الالتزام.

2.8 تحقق الإيراد

يتحقق الايراد من مبيعات البضاعة عند تسليم البضاعة للعملاء ويتحقق إيراد الخدمات عند الانتهاء منها.

يتحقق إيراد الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتحقق إيراد الإيجار من عقود الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

2.9 المحاسبة عن الإيجارات

عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر

الإيجار التشغيلي

تعتبر عقود الإيجار التي يحتفظ المؤجر فيها بمنافع ومخاطر ملكية الموجودات المؤجرة على أنها عقود تأجير تشغيلي. ويتم تحميل بيان الدخل بالمبالغ المدفوعة عن عقود التأجير التشغيلية بطريقة القسط الثابت على مدى ٣٠ سنة.

2.10 العملات الأجنبية

إن العملة الوظيفية للشركة هي الدينار الكويتي.

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة في نهاية السنة. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2.11 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة القيام بتقديرات وافتراضات قد تؤثر على المبالغ الواردة في هذه البيانات المالية ، إذ قد تختلف المبالغ الفعلية عن هذه التقديرات. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الأحكام خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية الخاصة بالشركة. إن الأحكام والتقديرات التي تعتبر جوهرية بالنسبة للبيانات المالية مبينة كالآتي:

الأحكام

تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند اقتناء أي استثمار إما أن تقوم بتصنيفه كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع. عند القيام بهذا التقدير تأخذ الشركة في الاعتبار الهدف الأساسي لاقتنائها وكيف تنوي إداراتها وتقييم أدائها. تحدد هذه التقديرات ما إذا كانت ستقاس لاحقا بالتكلفة أو بالقيمة العادلة وإذا ما كانت ستدرج التغيرات بالقيمة العادلة في بيان الدخل أو في الإيرادات الشاملة الأخرى.

الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

تعتبر الشركة أن الاستثمارات المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض جوهري أو متواصل في القيمة العادلة أقل من تكلفتها أو عند وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. إن تحديد معنى «جوهري» أو «متواصل» يتطلب قدرا معقولا من التقديرات ويتخلله تقييم عوامل مثل الصناعة وظروف السوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

القيمة العادلة – الاستثمارات في أسهم غير مسعرة

تستند وسائل التقييم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة على تقديرات مثل التدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم ومنحنيات العائد والأسعار السوقية الحالية المعدلة والائتمان ونماذج المخاطر والتكاليف المتعلقة بها ووسائل التقييم الأخرى المستخدمة بشكل شائع من قبل المشاركين في السوق عند اللزوم.

أرصدة مدينة

تقدر الشركة مخصصا للأصول المدينة المشكوك في تحصيلها بناء على تواريخ التحصيلات الماضية والتدفقات النقدية من الديون التي انقضت فترة استحقاقها.

الموجودات الملموسة وغير الملموسة

تقدر الشركة الأعمار الإنتاجية والقيمة التخريدية للموجودات الملموسة وغير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية وغير المالية

تقوم الشركة بمراجعة موجوداتها المالية المصنفة كـ «قروض ومدينون»والاستثمارات المتاحة للبيع والموجودات الأخرى مثل المخزون والممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة بصورة دورية لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص مقابل الانخفاض في القيمة وبالتالي تسجيله في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة اتخاذ القرار المناسب بشأن تقدير مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وذلك عند إجراءها تحديد المخصصات المطلوبة. هذه التقديرات يجب أن تقوم بالضرورة على افتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات مختلفة من الحكم الشخصي وعدم التأكد.

الشهرة

تقوم الشركة سنويا باختبار ما إذا حدث انخفاض في قيمة الشهرة وفقا لسياستها المحاسبية. يتم تحديد القيمة الاستردادية لوحدات توليد النقد بناء على احتسابات القيمة المستخدمة. تتطلب هذه الاحتسابات استخدام التقديرات وقد تم الإفصاح عن العوامل الداخلة التي تعتبر عرضه للتغيير في إيضاح رقم 11.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

3. النقد والنقد المعادل

	2009	2008
نقد في الصندوق	4,544	1,892
أرصدة لدى البنوك	1,788,022	1,229,975
ودائع قصيرة الأجل	-	4,300,000
نقد في محافظ	144,746	-
	1,937,312	5,531,867

إن ودائع الشركة قصيرة الأجل مودعة لدى بنوك محلية ومقومة بالعملة المحلية. تحمل الودائع قصيرة الأجل متوسط معدل فائدة بمعدل ٣٪ للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008: 6.125٪).

4. ودائع ثابتة

إن الودائع الثابتة مودعة لدى مؤسسات مالية وبنوك محلية وتحمل معدل فائدة 5 % سنوياً (31 ديسمبر 2008: 6.75%) وتستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع. كما في 31 ديسمبر 2009، تم إيداع وديعة ثابتة بمبلغ 7,150,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 7,000,000 دينار كويتي) لدى مؤسسة مالية محلية وهي طرف ذو صلة.

5. أرصدة مدينة ومدفوعات مقدماً

	2009	2008
مدينون تجاريون	1,939,986	1,372,800
إيرادات فوائد مستحقة	328,394	406,589
مصروفات مدفوعة مقدماً	302,239	486,917
	2,570,619	2,266,306

إن القيمة الدفترية للمدينين التجاريين مقومة بالعملة الرئيسية للشركة.

6. استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

	2009	2008
أسهم مسعرة	1,287,024	-
أسهم غير مسعرة	852,083	-
	2,139,107	-

تتكون الاستثمارات المسعرة وغير المسعرة من استثمارات في محفظة مالية مدارة من قبل شركة استثمارات متخصصة وهي طرف ذو صلة. إن الأسهم المسعرة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. يتم إدراج الأسهم غير المسعرة بالقيمة العادلة المقدرة من قبل الإدارة باستخدام طرق تقييم مختلفة.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

فيما يلي الأرباح / (الخسائر) غير المحققة:

الأرباح / (الخسائر) غير المحققة

	2009	2008
أسهم مسعرة	88,961	-
أسهم غير مسعرة	(103,167)	-
	(14,206)	-

قامت الشركة خلال السنة ببيع بعض أسهمها المسعرة في المحفظة وحققت ربح بمبلغ ٣٩٧،٦٤٦ دينار كويتي (٢٠٠٨: لا شيء).

7. البضاعة

	2009	2008
بريميم	96,933	121,671
سوبر بريميم	114,882	118,199
ديزل	25,562	32,622
كيروسين	9,920	14,466
الترا سوبر بريميم	29,514	16,692
قطع غيار	36,844	-
	313,655	303,650

8. استثمارات متاحة للبيع

	2009	2008
استثمارات في صناديق محلية	-	2,677,479
استثمارات في أسهم غير مسعرة	897,750	-
	897,750	2,677,479

إن استثمارات بمبلغ 897,750 دينار كويتي (2008: لا شيء) مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم وجود سوق نشط أو قياس آخر موثوق به لقيمتها العادلة. إن الإدارة ليست على علم بأي انخفاض آخر في القيمة.

تم عمل تقييم للاستثمارات المحتفظ بها سابقاً في صناديق محلية استناداً إلى تقييم مقدم من قبل مدير الصندوق.

تم استرداد استثمار الشركة في صناديق محلية خلال السنة، وقد حققت الشركة خسارة بمبلغ 663,834 دينار كويتي (2008: لا شيء) نتيجة الاسترداد.

إن الاستثمارات المتاحة للبيع تقع في دولة الكويت ومقومة بالدينار الكويتي.

9. سداد دفعة مقدمة

إن الدفعة المقدمة تمثل المبلغ الذي تم سداده إلى طرف ذو صلة لشراء أسهم شركة غير مدرجة.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

10. ممتلكات ومعدات

	2009					
	ممتلكات مستأجرة	تركيبات ومعدات	أثاث ومفروشات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة						
كما في 31 ديسمبر 2008	19,087,811	4,761,204	691,312	29,269	-	24,569,596
إضافات	-	43,440	38,483	-	256,877	338,800
كما في 31 ديسمبر 2009	19,087,811	4,804,644	729,795	29,269	256,877	24,908,396
الاستهلاك						
كما في 31 ديسمبر 2008	1,696,695	4,761,204	168,238	5,155	-	6,631,292
المحمل على السنة	636,260	441	225,705	5,854	-	868,260
كما في 31 ديسمبر 2009	2,332,955	4,761,645	393,943	11,009	-	7,499,552
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 ديسمبر 2009	16,754,856	42,999	335,852	18,260	256,877	17,408,844

	2008					
	ممتلكات مستأجرة	تركيبات ومعدات	أثاث ومفروشات	سيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة						
كما في 31 ديسمبر 2007	19,087,811	4,761,204	428,253	8,578	-	24,285,846
إضافات	-	-	263,059	20,691	-	283,750
كما في 31 ديسمبر 2008	19,087,811	4,761,204	691,312	29,269	-	24,569,596
الاستهلاك						
كما في 31 ديسمبر 2007	1,060,435	3,441,510	33,345	1,715	-	4,537,005
المحمل على السنة	636,260	1,319,694	134,893	3,440	-	2,094,287
كما في 31 ديسمبر 2008	1,696,695	4,761,204	168,238	5,155	-	6,631,292
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 ديسمبر 2008	17,391,116	-	523,074	24,114	-	17,938,304

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

إن محطات الوقود مقامة على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت لمدة ثلاثة سنوات تتجدد عند الانتهاء. تمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ التطويرات والتحسينات الجوهرية التي تم تنفيذها في محطات الوقود.

تم معالجة تكلفة الاستهلاك خلال السنة في بيان الدخل كما يلي:

	2009	2008
تكلفة المبيعات	6,295	1,323,136
مصاريف عمومية وإدارية	861,965	771,151
	868,260	2,094,287

11. موجودات غير ملموسة

	2009		
	الشهرة	رسوم ترخيص	برامج حاسب آلي	المجموع
التكلفة				
كما في 31 ديسمبر 2008	210,483	1,725,128	-	1,935,611
إضافات	-	-	169,500	1,69,500
كما في 31 ديسمبر 2009	210,483	1,725,128	169,500	2,105,111
الإطفاء				
كما في 31 ديسمبر 2008	-	153,346	-	153,346
المحمل على السنة	-	57,506	14,125	71,631
كما في 31 ديسمبر 2009	-	210,852	14,125	224,977
صافي القيمة الدفترية				
كما في 31 ديسمبر 2009	210,483	1,514,276	155,375	1,880,134

	2008		
	الشهرة	رسوم ترخيص	المجموع
التكلفة			
كما في 31 ديسمبر 2007	210,483	1,725,128	1,935,611
إضافات	-	-	-
كما في 31 ديسمبر 2008	210,483	1,725,128	1,935,611
الإطفاء			
كما في 31 ديسمبر 2007	-	95,840	95,840
المحمل على السنة	-	57,506	57,506
كما في 31 ديسمبر 2008	-	153,346	153,346
صافي القيمة الدفترية			
كما في 31 ديسمبر 2008	210,483	1,571,782	1,782,265

تتمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة الشركة في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة عند الاستحواذ على الأعمال.

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

تم تخصيص الشهرة لكل محطة وقود على أساس وحدات توليد النقد التي يتوقع أن تنتفع من دمج الأعمال. كما أنها الحد الأدنى الذي يمكن عنده مراقبة انخفاض قيمة الشهرة.

اختبار الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة سنوياً على الأقل بتحديد ما إذا كانت قد انخفضت الشهرة أو الموجودات غير الملموسة. ويتطلب ذلك تقدير القيمة الاستردادية لوحدات توليد النقد التي توزع عليها هذه البنود. ويتم تحديد القيمة الاستردادية استناداً إلى احتسابات القيمة المستخدمة.

يبين الجدول التالي الأساس المستخدم في تحديد القيم التي تم تخصيصها للافتراضات الرئيسية التالية في احتسابات القيمة المستخدمة:

الافتراض الأساسي	الأساس المستخدم لتحديد القيمة للافتراض الأساسي
معدل النمو	يتوقع أن يكون متوسط معدل حصة السوق 33.3% وذلك لوجود 3 شركات في مجال التسويق للوقود في الكويت. لم يتم أخذ الشركات التي دخلت السوق حديثاً في الاعتبار. من المتوقع أن يزيد حجم سوق الوقود بواقع ٢٪ بناء على المعدل المركب للنمو السنوي في سوق الغازولين. إن التدفقات النقدية بعد فترة ٥ سنوات تم الوصول إليها باستخدام معدل نمو ثابت 1.6%. والذي لا يتخطى متوسط معدل النمو للأجل الطويل للسوق الذي تعمل فيه وحدة توليد النقد.
معدل الخصم	إن معدل الخصم يبلغ 12.22% سنوياً. إن معدلات الخصم المستخدمة هي معدلات ما قبل الضريبة وتعكس مخاطر محددة تتعلق بوحدة توليد النقد.

12. أرصدة دائنة ومستحقات

	2009	2008
شركة البترول الكويتية الوطنية	6,531,715	8,244,202
دائنون تجاريون	1,045,187	524,522
مصاريف مستحقة	590,279	506,725
توزيعات أرباح مستحقة	327,266	-
	8,494,447	9,275,449

13. التزامات مؤجلة الدفع

تمثل القيمة العادلة لإجمالي مبلغ يدفع لشركة البترول الوطنية الكويتية لاقتناء 40 محطة بترول من شركة البترول الكويتية الوطنية في 9 مايو 2006. استحقت الدفعة الأخيرة خلال السنة الحالية وقد تم سدادها بالكامل.

14. حقوق الملكية

رأس المال

بتكون رأس مال الشركة المصرح به من 300,000,000 سهم مصرح به ومصدر ومدفوع بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم. بلغ رأس المال المستدعى والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2009 – 29,982,987 دينار كويتي (31 ديسمبر 2008: 29,982,987 دينار كويتي).

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

توزيعات أرباح

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 21 أبريل 2009 على توزيع أرباح نقدية بواقع 10 فلس للسهم (لسنة 2007: لا شيء) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008.

توزيعات أرباح مقترحة

اقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية لسنة 2009 بواقع ١٢ فلس للسهم (لسنة 2008: 10 فلس للسهم من رأس المال المستدعى بمبلغ 2,998,298 دينار كويتي).

إن هذه التوزيعات في حال اعتمادها، سوف تكون مستحقة للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة كما في تاريخ اجتماع الجمعية العمومية السنوية المقبل.

الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري

وفقا لقانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني و10% إلى الاحتياطي العام. يجوز استعمال الاحتياطي القانوني فقط لتأمين توزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد. لا توجد قيود على توزيع الاحتياطي الاختياري.

15. مصاريف تشغيل

	2009	2008
رواتب وتكاليف متعلقة بها	2,091,743	1,717,235
مصاريف إيجار	737,044	747,609
تكاليف صيانة وتشغيل	386,550	442,674
رسوم شحن	418,083	350,149
الاستهلاك	6,295	1,323,136
تكاليف أخرى	209,384	255,169
	3,849,099	4,835,972

16. مصاريف عمومية وإدارية

	2009	2008
رواتب وتكاليف أخرى متعلقة بها	879,973	988,451
رسوم بنكية	141,348	200,486
أتعاب مهنية واستشارية	390,968	231,045
إيجار	240,000	264,570
دعاية وإعلان	51,389	48,551
استهلاكات وإطفاءات	933,596	828,657
أخرى	160,555	102,179
	2,797,829	2,663,939

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

17. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة الحالية 100,000 دينار كويتي (2008 – 100,000 دينار كويتي) وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل.

18. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

تتمثل في الضريبة المستحقة لوزارة المالية وفقا لقانون دعم العمالة الوطنية رقم 19 لسنة 2000 والقانون رقم ٤٦ لسنة 2006. يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من صافي ربح السنة للشركة بعد التحويل إلى الاحتياطي القانوني. يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من صافي ربح السنة للشركة بعد الخصومات المسموح بها. يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من صافي ربح الشركة بعد الخصومات المسموح بها.

19. ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

إن المعلومات الضرورية المتعلقة باحتساب ربحية السهم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة هي كالآتي:

	2009	2008
ربح السنة – دينار كويتي	4,823,940	3,360,807
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	299,829,870	299,829,870
	فلس	فلس
ربحية السهم – الأساسية والمخففة	16.09	11.21

20. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الشركة التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل الإدارة التنفيذية وذلك لاستخدامها في القرارات الإستراتيجية. تعمل الشركة في قطاع عمل واحد وهو التجارة في منتجات البترول.

21. معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، دخلت الشركة بمعاملات مع أطراف ذات صلة لبيع أو شراء بضائع وخدمات وفقا لشروط وبنود معتمدة من قبل الإدارة. إن تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة غير تلك المبينة في الإيضاحات الأخرى في البيانات المالية هي كالآتي:

	2009	2008
شراء وقود	69,897,413	63,064,635

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

إن المستحق لأطراف ذات صلة هو كالتالي:

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
شركة البترول الوطنية الكويتية	6,531,715	13,385,865

مكافأة الإدارة العليا

	2009	2008
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	214,533	220,567
مكافأة نهاية الخدمة	17,038	224,769
	231,571	445,336

22. الأدوات المالية

القيمة العادلة

تتمثل القيمة العادلة في المبالغ التي يمكن أن يستبدل بها أصل أو يسدد بها التزام بين أطراف ذوي دراية كافية ورغبة في التعامل على أسس متكافئة.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية حيث أنها قصيرة الأجل بطبيعتها. يتم الافتراض بأن القيمة الدفترية ناقص مخصص الانخفاض في القيمة للمدينين والدائنين التجاريين هي تقريباً قيمتها العادلة حيث أنها قصيرة الأجل بطبيعتها. إن الطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية تم توضيحها في قسم القيمة العادلة في إيضاح رقم ٢: السياسات المحاسبية الهامة.

قامت الشركة خلال السنة بتطبيق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والتي يسري مفعولها في ١ يناير 2009. يتطلب ذلك من الشركة تصنيف قياسات القيمة العادلة باستخدام تسلسل القيمة العادلة الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في القيام بالقياسات. يحتوي تسلسل القيمة العادلة على المستويات التالية:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير معدل) في سوق نشط للموجودات والمطلوبات المتماثلة
- المستوى 2: المدخلات غير تلك الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى ١ وهي مقارنة للموجودات والمطلوبات سواء بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (مشتقة من الأسعار)
- المستوى 3: مدخلات الموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى معلومات سوق مقارنة (مدخلات غير مقارنة)

يتم تحديد المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي يتم فيه تصنيف قياسات القيمة العادلة بمجملها استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات التي تعتبر هامة لقياس القيمة العادلة بمجملها. لهذا الغرض يتم تحديد أهمية المدخلات مقابل قياس القيمة العادلة بمجملها. في حال استخدام قياس القيمة العادلة لمدخلات مقارنة تتطلب تعديلات هامة استناداً إلى مدخلات غير مقارنة فإن ذلك القياس يعتبر من قياس المستوى 3.

إن الأسهم المسعرة كما هو مفصح عنها في إيضاح ٦ متداولة في أسواق نشطة ويتم تصنيفها كاستثمارات المستوى 1. إن استثمارات الشركة في الأسهم غير المسعرة يتم تصنيفها كمستوى 2 حيث أن افتراضات جوهرية مستخدمة في تقييم هذا الاستثمار لا تستند إلى معلومات سوق مقارنة. إن الأثر على بيان المركز المالي أو حقوق المساهمين غير مادي في حال تغيير متغيرات المخاطر المستخدمة في تقييم الأسهم غير المسعرة بالقيمة العادلة بنسبة 5%.

عوامل المخاطر المالية

إن استخدام الشركة للأدوات المالية يعرضها لمخاطر مالية عدة من ضمنها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر السياسية. تقوم الشركة بمراجعة تعرضها للمخاطر باستمرار وتقوم بالإجراءات اللازمة لتحد منها لمستويات مقبولة. تقع مسؤولية إدارة

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

المخاطر على عاتق لجنة تتكون من الإدارة العليا ويترأسها رئيس مجلس الإدارة. تقوم هذه اللجنة بتحديد وتقييم المخاطر المالية بالتعاون مع الوحدات التشغيلية الأخرى كما تقوم بتقديم أسس لإدارة المخاطر الكلية بالإضافة إلى تغطية نواحي محددة مثل مخاطر العملات الأجنبية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الائتمان واستثمار السيولة الزائدة. إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الشركة مبينة أدناه:

(أ) مخاطر السوق

تتكون مخاطر السوق من مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة والأسعار السوقية للموجودات.

1 - مخاطر العملات الأجنبية

تنشأ مخاطر العملات الأجنبية من تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لا تتعرض الشركة لمخاطر العملات الأجنبية حيث لا يوجد لديها موجودات أو مطلوبات هامة مقومة بالعملات الأجنبية كما في تاريخ بيان المركز المالي.

2 - مخاطر معدلات الفائدة

تنشأ مخاطر معدلات الفائدة من تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغير في معدل الفائدة السوقية.

بما أن موجودات الشركة المحملة بالفائدة هي ودائع لدى البنوك بمعدلات ثابتة بناءً على بنود تعاقدية، فإن إيرادات الشركة وتدفقاتها النقدية التشغيلية مستقلة عن التغيرات في معدلات الفائدة السائدة في السوق. لا تحتفظ الشركة بأية مطلوبات محملة بالفائدة.

تتم مراقبة مخاطر معدلات الفائدة الكلية كما يتم قياس حساسية معدلات الفائدة على أساس يومي من قبل فريق إدارة المخاطر.

3 - مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض الشركة لمخاطر أسعار الأوراق المالية وذلك لأن الاستثمارات التي تحتفظ بها الشركة مصنفة في بيان المركز المالي كـ «استثمارات متاحة للبيع». لإدارة مخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن الاستثمارات في أوراق مالية، قامت الشركة بوضع حدود لاستثمار الفائض المالي في استثمارات الأسهم.

إن الأثر على الربح وحقوق الملكية (كنتيجة للتغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم المتاحة للبيع) كما في 31 ديسمبر 2009 نتيجة للتغير بمقدار 10% في مؤشرات السوق مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى هو كالتالي:

	الأثر بالدينار الكويتي			
	2009		2008	
	صافي الربح	حقوق الملكية	صافي الربح	حقوق الملكية
سوق الكويت للأوراق المالية	82,885	-	-	267,748

(ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية، التي تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل بشكل رئيسي في الودائع البنكية الثابتة والودائع قصيرة الأجل والودائع الثابتة لدى أطراف ذات صلة والأرصدة التجارية المدينة. تدير الشركة هذه المخاطر بإيداع الودائع الثابتة وقصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية. إن مخاطر الائتمان بالنسبة للأرصدة المدينة تعتبر محدودة وذلك لأن المعاملات مع عملاء وأطراف ذات صلة ذات سمعة جيدة. قامت الشركة بوضع سياسة محددة للحد من مخاطر الائتمان وذلك بوضع حدود للأطراف المقابلة والتأكد من قدرة الأطراف المدينة قبل البيع على الحساب للعملاء.

تعتبر الشركة أن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان هو كما يلي:

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2009

	2009	2008
النقد والنقد المعادل	1,932,768	5,529,975
ودائع ثابتة	18,250,000	17,165,611
أرصدة مدينة	2,268,380	1,779,389
سداد دفعة مقدمة	1,500,000	-
	23,951,148	24,474,975

كما في 31 ديسمبر 2009 لم تستحق ولم تنخفض قيمة الموجودات المالية.
لا تحتفظ الشركة بأية ضمانات.

(ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة على الوفاء بمتطلبات التمويل. تتضمن إدارة مخاطر السيولة توفير النقد اللازم وتوافر التمويل من خلال مبالغ كافية ومناسبة تحصل عليها الشركة من تسهيلات ائتمانية ملزمة مع القدرة على إقفال المراكز السوقية المفتوحة.
تستحق كافة المطلوبات المالية خلال سنة واحدة.

23. إدارة مخاطر رأس المال

من أهم أهداف الشركة عند إدارة رأس المال تأمين قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها لتحقيق عوائد للمساهمين ومزايا للأطراف المعنية الأخرى وتوفير الهيكل الأفضل لرأس المال لتخفيض تكاليف رأس المال.
لغرض المحافظة أو تعديل هيكل رأس المال، قد تقوم الشركة بتعديل قيمة توزيعات الأرباح المدفوعة للمساهمين والعائد على رأس المال للمساهمين، إصدار أسهم جديدة أو بيع الموجودات لتخفيض الديون.

24. الارتباطات والالتزامات المحتملة

توجد على الشركة المطلوبات المحتملة التالية:

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008
خطابات ضمان	5,274,495	7,563,037

25. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب أو تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة عند الضرورة لتتماشى مع العرض الحالي وليس لذلك أثر على صافي الربح أو على حقوق المساهمين للسنة السابقة.

ALFA